

من رئيس الحكومة إلى السيدات و السادة الوزراء و كتاب الدولة

الموضوع: حول اعتماد مسار تشاركي في اعداد النصوص القانونية.

و بعد، فإنه في إطار تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تركز على الشفافية و المقاربة التشاركية في مجال إعداد النصوص التشريعية و الترتيبية، فقد أحدثت رئاسة الحكومة خدمة قانونية تحت عنوان "مشاريع نصوص معروضة على استشارة العموم" تتولى من خلالها نشر بعض مشاريع النصوص التشريعية و الترتيبية لتمكين العموم من الإطلاع عليها و إبداء ما لديهم من تعليقات في شأنها.

يتم عرض مشاريع النصوص القانونية على استشارة العموم عبر البوابة الوطنية للإعلام القانوني التي تشرف على تشغيلها و تحيينها مصالح مستشار القانون و التشريع للحكومة لدى رئاسة الحكومة والتي يمكن الولوج إليها عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.legislation.tn

ويهدف هذا المنشور الى ضبط اجراءات عرض مشاريع النصوص القانونية على العموم لإبداء الرأي و كيفية متابعة التعليقات الواردة بشأنها و أخذها بعين الاعتبار قبل عرض مشروع النص في صيغته النهائية.

أولاً : الإجراءات المتبعة لعرض مشاريع النصوص القانونية على استشارة العموم:

حرصاً على ضمان بلوغ الأهداف المرجوة من إرساء مسار تشاركي في إعداد النصوص القانونية، فإن الوزارات وكذلك الهياكل المكلفة بإعداد النصوص القانونية تتولى اختيار مشاريع النصوص التي ترغب في عرضها على استشارة العموم وتوجيهها إلى رئاسة الحكومة (مصالح مستشار القانون و التشريع للحكومة) على حامل إلكتروني إضافة إلى حامل ورقي و يكون المشروع مرفقاً بوثيقة شرح الأسباب مع بيان المصلحة أو الإدارة التي أعدت المشروع و العنوان الإلكتروني لرئيسها و المدة المقترحة للعرض على استشارة العموم.

تتولى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة، السهر على نشر مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية بالبوابة وتلقي التعليقات في شأنها ومتابعة دراستها ونشر الإجابة عنها بالتنسيق مع الوزارة أو الهيكل المعني.

ثانياً : مدة عرض المشروع على استشارة العموم:

يكون عرض مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية على استشارة العموم بالبوابة الوطنية للإعلام القانوني لمدة لا تقل عن عشرون (20) يوماً.
و يمكن بصفة استثنائية اختصار المدة المذكورة بالفقرة الأولى من هذا الفصل في صورة التصريح بالصيغة الاستعجالية لمشروع النص من قبل الوزارة أو الهيكل الذي أعده على أن لا تقل مدة اعرض في جميع الحالات عن عشرة (10) أيام .
تسهر مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة على بيان المدة المحددة للاستشارة بالنسبة إلى كل مشروع نص معروض للغرض بالبوابة الوطنية للإعلام القانوني.

ثالثاً : نشر التعليقات بالبوابة:

تتولى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة السهر على نشر التعليقات بالبوابة الوطنية للإعلام القانوني ليطلع عليها العموم.
غير أنه تستثنى من النشر:

- التعليقات التي تتضمن عبارات منافية للأخلاق الحميدة أو شتائم أو إساءة لسمعة الأشخاص أو الهياكل.

- التعليقات الخارجة عن موضوع مشروع النص المعروض على الاستشارة.

- التعليقات التي ترد خارج الأجل المحدد لإبداء الرأي.

ويتم الإفصاح عن أسماء وألقاب أصحاب التعليقات التي تنشر للعموم في صورة موافقة المعنيين بالأمر على ذلك، وتستثنى من النشر بقية المعطيات الشخصية المتعلقة بهم.

رابعاً : متابعة التعليقات :

تتولى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة إحالة التعليقات الواردة على البوابة إلى الوزارة أو الهيكل الذي أعدّ مشروع النص و ذلك بعد انقضاء أجل العرض على الاستشارة.

على الوزارة أو الهيكل الذي أعدّ مشروع النص دراسة التعليقات التي وردت في شأنه و حوصلتها و إعداد إجابة عنها يتم توجيهها إلى مصالح مستشار القانون و التشريع للحكومة برئاسة الحكومة مرفقة عند الاقتضاء بالصيغة المعدلة لمشروع النص في ضوء التعليقات التي تم الأخذ بها.

تتولى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة نشر الإجابة على البوابة مع الصيغة المعدلة لمشروع النص عند الاقتضاء و ذلك قبل عرض مشروع النص التشريعي على السلطة التشريعية أو قبل استكمال الاجراءات المستوجبة قصد عرض مشروع النص الترتيبي على الإمضاء حسب الحالة.

يمكن للوزارة أو الهيكل المقترح لمشروع النص طلب عرض الصيغة المعدلة لمشروع النص على استشارة العموم من جديد طبق الإجراءات المنصوص عليها بهذا المنشور إذا أدخلت تعديلات جوهرية على صيغته الأصلية.

على الوزارة أو الهيكل الذي أعدّ مشروع النص التفاعل إيجابياً مع التعليقات التي ترد من العموم و الأخذ بها قدر المستطاع بما يحقق الغاية المنشودة من اعتماد مسار تشاركي لإعداد النصوص التشريعية و الترتيبية موضوع هذا المنشور.

و نظرا لأهمية الموضوع فإن السيدات و السادة الوزراء و كتاب الدولة مدعوون الى تعميم
هذا المنشور على المصالح الراجعة إليهم بالنظر وخاصة الإدارات والمصالح المكلفة بالشؤون
القانونية و الحرص على العمل بمقتضيات هذا المنشور و إيلائه ما يستحق من العناية.

و السلام

رئيس الحكومة

مهدي جمعة

